



# خمسة أمور يجب أن تعرفها عن تسعير الكربون

تسعير الكربون أداة واعدة للغاية في مكافحة تغير المناخ  
إيان باري

تحاكي مزايا الضرائب من خلال آليات تثبيت الأسعار مثل الحدود الدنيا للأسعار، وإجراءات تعبئة الإيرادات مثل مزادات تصاريح الانبعاثات.

**٢** **تسعير الكربون يكتسب زخما في الوقت الحالي:**  
فقد تم استحداث أكثر من ٦٠ برنامجا لضرائب الكربون وتداول الانبعاثات على المستويات الإقليمية والقومية ودون القومية. وخلال الشهور الأخيرة تم إطلاق مبادرات تسعير رئيسية في الصين وألمانيا، كما ارتفع سعر الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي متجاوزا ٥٠ يورو للطن، وأعلنت كندا أن سعر الانبعاثات لديها سيرتفع إلى ١٧٠ دولارا كنديا للطن بحلول عام ٢٠٣٠.

ومع ذلك، فإن برامج تسعير الكربون لا تغطي سوى خمس الانبعاثات العالمية تقريبا، ومتوسط السعر العالمي في الوقت الحالي هو ٣ دولارات فقط للطن. وهذا السعر بعيد كل البعد عن السعر العالمي للكربون البالغ ٧٥ دولارا تقريبا اللازم لخفض الانبعاثات بالقدر الكافي لإبقاء الاحترار العالمي أقل من درجتين مئويتين.

**٣** **تسعير الكربون ينبغي أن يكون جزءا من استراتيجية شاملة لتخفيف الآثار:** وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية تدابير داعمة لتعزيز فعاليتها ومقبوليتها.

ومن الممكن دعم الحوافز المتولدة عن تسعير الكربون بقواعد تنظيمية لأسعار الانبعاثات أو مزيج الرسوم والتخفيضات، التي

يشكل تشجيع عدم استخدام الوقود الأحفوري كالفحم، وزيت الوقود، والبنزين، أهمية بالغة في الحد من تراكم غازات الدفيئة التي تحبس الحرارة في الغلاف الجوي. ويتيح نظام تسعير الكربون حوافز على مختلف الأصعدة للحد من استخدام الطاقة والتحول إلى أنواع الوقود الأنظف وهو بمثابة إشارة سريعة ضرورية لإعادة توجيه الاستثمار نحو التكنولوجيا النظيفة. وفيما يلي خمسة أمور يجب أن تعرفها عن تسعير الكربون.

**١** **تسعير الكربون يمكن تنفيذه بسهولة:** إن نظام تسعير الكربون، الذي يتم تنفيذه من خلال فرض ضريبة على المكون الكربوني في منتجات الوقود الأحفوري أو على انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون، ستكون إدارته بسيطة ومباشرة بصفته إضافة إلى ضرائب الوقود الحالية. ومن شأن ضرائب الكربون أن توفر شعورا باليقين إزاء أسعار الانبعاثات في المستقبل، مما يحدث فرقا عندما يتعلق الأمر بحشد الاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة. فمن الممكن استخدام الإيرادات المتحققة من ضرائب الكربون في تخفيض الضرائب المرهقة على العمالة ومنشآت الأعمال أو تمويل الاستثمار في التكنولوجيا المناخية. ويمكن كذلك تنفيذ نظام تسعير الكربون من خلال نظم تداول الانبعاثات، التي تقتضي اقتناء الشركات مخصصات عن كل طن من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تُصدرها، بحيث يخضع المعروض من مثل هذه التصاريح لسيطرة الحكومة. وبإمكان منشآت الأعمال بيع وشراء المخصصات، مما ينشئ سعرا للانبعاثات. ويمكن تصميم برامج تداول الانبعاثات بحيث

غير أنه لا بد من استناد هذا الحد الأدنى السعري إلى تصميم عملي، فالاقتصادات النامية بإمكانها تطبيق حدود دنيا منخفضة لسعر الكربون مع اعتماد آليات بسيطة للدعم المالي والتكنولوجي. كذلك، يمكن تصميم الحد الأدنى السعري ليستوعب البلدان التي يتعذر فيها كسب التأييد السياسي لتسعير الكربون، ما دامت سياساتها الأخرى تحقق نفس التخفيضات في الانبعاثات. والحد الأدنى الدولي لسعر الكربون يمكن أن يثمر نتائج فعالة مذهلة. فمع تطبيق حد أدنى لسعر الكربون في ٢٠٣٠ بواقع ٧٥ دولارا للطن في الاقتصادات المتقدمة، و٥٠ دولارا في اقتصادات الأسواق الصاعدة مرتفعة الدخل مثل الصين، و٢٥ دولارا في الاقتصادات الصاعدة الأقل دخلا مثل الهند سيؤدي إلى إبقاء الاحترار العالمي أقل من درجتين مئويتين بمشاركة ستة أطراف فقط (كندا والصين والاتحاد الأوروبي والهند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) مع وفاء بلدان مجموعة العشرين بتعهداتها في ظل اتفاقية باريس.

**الحد الأدنى السعري المصمم بطريقة عملية يبشر بنجاح أكبر مقارنة بغيره من الأنظمة.** فهناك نظام بديل قد يقتضي قيام كل الأطراف المشاركة بفرض نفس سعر الكربون. غير أن هذا المنهج لا يسمح بمعالجة المسائل المتعلقة بالعدالة من خلال تطبيق حدود دنيا متباينة فيما بين البلدان، ولا يستوعب البلدان التي يتعذر فيها تنفيذ نظام تسعير الكربون لأسباب داخلية سياسية أو غيرها.

وهناك احتمال آخر وهو النظام الذي تتفق فيه الأطراف على أهداف سنوية للانبعاثات يتم تضييقها على نحو تصاعدي. غير أن هذا المنهج ينطوي على التوصل إلى اتفاق بشأن عدد أكبر من المعلمات. وهو بمثابة مباراة صفرية النتيجة، بمعنى أنه إذا طالب بلد ما بتطبيق هدف أكثر تساهلا، فسوف يتعين على البلدان الأخرى تطبيق أهداف أكثر تشددا. ويخلق أيضا شعورا بعدم اليقين إزاء الإجراءات على مستوى السياسات التي يتخذها كل بلد.

وبدون حد أدنى دولي لسعر الكربون أو ما يماثله من الاتفاقات، فسوف تعمل البلدان على الأرجح بشكل منفرد في تطبيق التعريفات الجمركية على السلع المستوردة كثيفة الانبعاثات الكربونية - فيما يعرف بالتعديلات الحدودية لسعر الكربون. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي هذا المقترح في يوليو ٢٠٢١ وتنتظر حاليا الاقتصادات الأخرى في اعتماد هذا المنهج. غير أنه من منظور تكثيف تدابير التخفيف العالمية فإن هذا النظام سيكون أقل فعالية بكثير من نظام الحد الأدنى الدولي لسعر الكربون. وذلك لأن التعديلات الحدودية لسعر الكربون سوف تحدد الأسعار على أساس الانبعاثات المتضمنة في المنتجات التجارية فقط وليس على الحجم الهائل من الانبعاثات غير التجارية (على سبيل المثال، من محطات توليد الكهرباء، والمصنعين الذين يبيعون منتجاتهم محليا، والمباني، ووسائل النقل).<sup>FD</sup>

**إيان باري** هو كبير خبراء السياسة المالية البيئية في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

تعتمد رسومها وخصوماتها بالنسبة للمنتجات (كالسيارات والأجهزة الكهربائية) أو الشركات (كشركات توليد الطاقة، وشركات إنتاج الصلب) على كثافة انبعاثاتها. وهذه الأدوات الداعمة لها تأثير أضعف مقارنة بنظام تسعير الكربون - فهي على سبيل المثال لا تحث الناس على التقليل من قيادة سياراتهم - ولكنها قد تكون أسهل في كسب التأييد السياسي لأنها تتجنب فرض زيادة كبيرة في أسعار الطاقة.

ويمكن كسب التأييد اللازم لهذه الاستراتيجية باستخدام عائدات تسعير الكربون في إعطاء دفعة للاقتصاد والتصدي للضرر الاقتصادي الناجم عن ارتفاع أسعار الوقود. وسوف يلزم اتخاذ تدابير للانتقال العادل بغية مساعدة الأسر منخفضة الدخل والعمالة والمناطق المعرضة للخطر؛ على سبيل المثال، من خلال تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الأقوى والتدريب التحويلي. ولن تستلزم هذه التدابير سوى جزء ضئيل من عائدات تسعير الكربون.

وسوف يتعين توفير الاستثمارات العامة لإقامة شبكات البنية التحتية للتكنولوجيا النظيفة التي قد يتعذر على القطاع الخاص توفيرها، مثل محطات شحن السيارات الكهربائية والتوسعات في شبكات الكهرباء لاستيعاب مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

ولا بد من التوسع في تسعير الكربون في نهاية المطاف ليشمل قطاعات أخرى، كالزراعة والرياح.

**لا بد من التنسيق الدولي لتسعير الكربون من خلال وضع حد أدنى لسعر الكربون.** فلا تزال زيادة تسعير الكربون بدرجة كبيرة بعيدة المنال في ظل عمل البلدان على نحو أحادي نتيجة مخاوفها من خسارة القدرة التنافسية الصناعية وعدم اليقين بشأن إجراءات معينة على مستوى السياسات في بلدان أخرى. لذلك اقترح خبراء الصندوق حدا أدنى دوليا لسعر الكربون ليكون مكملا ومعززا لاتفاقية باريس، ويتألف من عنصرين رئيسيين.

أولا، لتيسير التفاوض، ينبغي أن يركز الحد الأدنى السعري على عدد محدود من البلدان المسؤولة عن أغلب الانبعاثات العالمية. وعلى سبيل المثال، سيغطي اتفاق بين الصين والاتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة نسبة قدرها ٦٤٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية في المستقبل. وسيغطي اتفاق بين الاقتصادات الكبرى في مجموعة العشرين ٨٥٪ من الانبعاثات.

ثانيا، ينبغي أن يركز الحد الأدنى السعري على الحد الأدنى لسعر الكربون الذي يجب على كل بلد تطبيقه، بصفته معلما يتسم بالكفاءة وسهولة الاستخدام. فإذا قررت البلدان الأكثر إصدارا للانبعاثات رفع مستويات تسعير الكربون على نحو متزامن فإن ذلك سيكون السبيل الأكثر فعالية في التصدي للمخاوف المتعلقة بالقدرة التنافسية وعدم اليقين بشأن السياسات في البلدان الأخرى. وستظل البلدان متمتعين بالمرونة في فرض سعر أعلى من الحد الأدنى عند اللزوم للوفاء بتعهداتها المتعلقة بتخفيف الآثار بموجب اتفاقية باريس.